مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مصر وصندوق النقد الدولي

(٥٠) سؤالاً وجوابًا

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

قائمة المحتويات

صندوق النقد الدولي.	٣
مصر وصندوق النقد الدولي.	٩
المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته مصر خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) بدعم من صندوق النقد الدولي.	١٢
الاتفاق الجديد بين مصر وصندوق النقد الدولي.	٢٥
أمثلة لتجارب دولية لبرامج إصلاح ناجحة دعمها صندوق النقد الدولي.	٣٥

البنك المركزي المصري
عشرة جنيهات

"صندوق النقد الدولي"

١- متى تأسس صندوق النقد الدولي؟ وكم يبلغ عدد أعضائه؟

- تأسس صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٤ بعضوية (٤٤) دولة، حيث تبلورت فكرة إنشاء الصندوق أثناء المؤتمر الذي عقدته الأمم المتحدة في "بريتون وودز" في يوليو ١٩٤٤.
- وكانت الدول الـ (٤٤) الحاضرة في المؤتمر تسعى إلى بناء إطار للتعاون الاقتصادي الدولي. ومن الجدير بالذكر أن عدد الدول الأعضاء في الصندوق قد ارتفع ليبلغ حاليًا (١٩٠) دولة.

٤- كيف يحصل صندوق النقد الدولي على موارده المالية؟

- يعمل صندوق النقد الدولي على تحقيق النمو المستدام والرخاء لكل الدول الأعضاء، وذلك من خلال التركيز على دعم السياسات الاقتصادية التي تستهدف تعزيز الاستقرار المالي، بالإضافة إلى التعاون في المجال النقدي.
- تتمثل أبرز المهام الرئيسة التي يقوم بها الصندوق في كل من: التعاون النقدي الدولي، وتشجيع النمو الاقتصادي، وتمكين الدول الأعضاء من مواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجهها.
- وفي هذا الإطار، يقوم الصندوق بـ:
- متابعة السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وتقديم المشورة بشأنها.
- تقديم الدعم المالي للدول الأعضاء.
- تنمية القدرات من خلال تقديم المساعدات الفنية والتدريب.

٣- كيف يقدم صندوق النقد الدولي المشورة بشأن السياسات الاقتصادية؟

- تتمثل إحدى المسؤوليات الأساسية لصندوق النقد الدولي في متابعة السياسات الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء وتزويدها تلك الدول بالمشورة على صعيد السياسات الاقتصادية، حيث يحدد الصندوق المخاطر الاقتصادية والمالية المحتملة ويوصي الحكومات بإجراء التعديلات الملائمة في السياسات الاقتصادية والمالية؛ بهدف الحفاظ على النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار المالي.

٤- كيف يحصل صندوق النقد الدولي على موارده المالية؟

- يحصل الصندوق على موارده المالية من ثلاثة مصادر تتمثل في الآتي:

١ - حصص الدول الأعضاء: وتعد المصدر الرئيس الذي يستمد منه الصندوق موارده المالية، وتجدر الإشارة إلى أن حصة الدولة العضو تعكس حجمها الاقتصادي، ومركزها في الاقتصاد العالمي.

٢ - الاتفاقات الجديدة للاقتراض: وتتم تلك الاتفاقات بين الصندوق ومجموعة من الدول الأعضاء والمؤسسات للحصول على المزيد من التمويل الذي يمكنه من دعم بلدانه الأعضاء. وقد اتفق المجلس التنفيذي للصندوق على مضاعفة حجم تلك الموارد إلى (٣٦٥) مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أو ما يُعادل (٥٢٦) مليار دولار أمريكي.

٣ - اتفاقات الاقتراض الثنائية: في عام ٢٠٢٠، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على جولة جديدة من اتفاقات الاقتراض الثنائية. واعتبارًا من ٥ فبراير ٢٠٢١، دخلت حيز التنفيذ اتفاقات بقيمة (١٢٨) مليار وحدة حقوق سحب خاصة تقريبًا، أي ما يُمثل نحو (١٨٣) مليار دولار أمريكي لتعزيز الموارد المالية للصندوق

"صندوق النقد الدولي"

٥- كيف تتوزع حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي؟

- تعد حصص الدول الأعضاء أحد أهم مصادر تمويل صندوق النقد الدولي، وهي تتناسب مع الحجم الاقتصادي للدولة.
- بلغ إجمالي حصص الدول الأعضاء نحو (٤٧٦,٢٧٢) مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وذلك وفقًا لأحدث بيانات صادرة عن الصندوق.
- وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول الأعضاء من حيث حجم حصتها، والتي تمثل نحو (١٧,٤٪) من الإجمالي.

التوزيع النسبي لحصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي (٪)

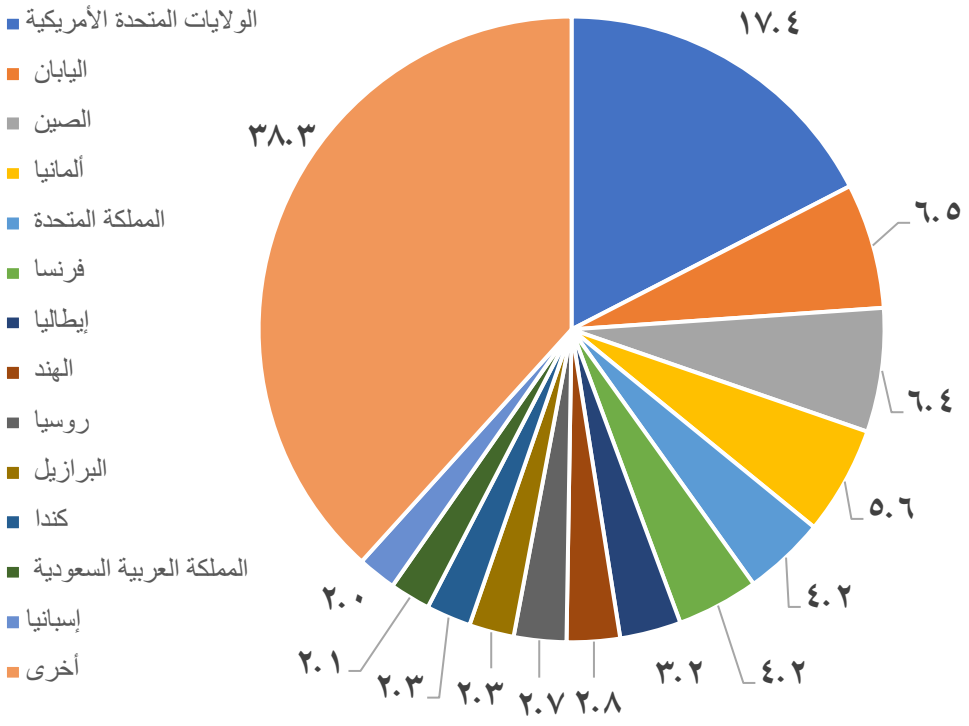

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢.

٦- ما نوع المساعدات المالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي لدوله الأعضاء؟

- على عكس بنوك التنمية، لا يقوم صندوق النقد الدولي بإقراض الدول بهدف إقامة مشروعات محددة، بل يُقدم الصندوق الدعم المالي للدول المتضررة من الأزمات الاقتصادية جنبًا إلى جنب مع تنفيذ السياسات اللازمة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو.
- تبلغ القيمة الكلية للقروض التي يستطيع الصندوق تقديمها للدول الأعضاء (حجم موارد الصندوق المتاحة للإقراض) نحو (٧٠٧) مليارات وحدة حقوق سحب خاصة، أي نحو تريليون دولار أمريكي.
- تجدر الإشارة إلى أن الصندوق يُقدم أنواعًا مختلفة من القروض المصمَّمة وفقًا لاحتياجات الدول وظروفها الخاصة، كما أن الصندوق يُقدم القروض للدول منخفضة الدخل بمعدل فائدة (صفر٪).

٧- كيف تحصل الدولة على قرض من صندوق النقد الدولي؟

١ - تقوم الدولة العضو التي تحتاج إلى دعم مالي بتقديم طلب إلى صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج إصلاحي مدعوم بقرض.

٢ - بعد ذلك، يناقش موظفو حكومة الدولة وصندوق النقد الدولي الوضع الاقتصادي والمالي والاحتياجات التمويلية للدولة.

٣ - وعادةً ما تتفق حكومة الدولة وصندوق النقد الدولي على برنامج للإصلاح الاقتصادي قبل أن يقرض صندوق النقد الدولي الدولة ضماناً لالتزام الدولة بتنفيذ الإصلاحات المطلوبة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي الداعم للنمو.

٤ - وبمجرد الاتفاق على الشروط، يتم تقديم برنامج السياسات الاقتصادية إلى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في "خطاب نوايا" ويتم تفصيله في "مذكرة تفاهم"، ويقدم موظفو صندوق النقد الدولي توصية إلى المجلس التنفيذي للمصادقة على برنامج الإصلاح المقدم من الدولة وتقديم التمويل.

"صندوق النقد الدولي"

٨- لماذا تعد متابعة صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج الإصلاح أمراً مهماً؟

- تعد متابعة السياسات الاقتصادية والمالية التي تتبناها الدولة من قِبل صندوق النقد الدولي ضرورية لتحديد المخاطر التي قد تتطلب تعديلات عاجلة على صعيد السياسات الاقتصادية.
- عادة ما تتضمن متابعة صندوق النقد الدولي زيارات سنوية للدول الأعضاء، يقوم خلالها خبراء الصندوق بإجراء مناقشات مع مسؤولي الحكومة والبنك المركزي حول المخاطر التي تهدد الاستقرار المحلي والعالمي والسياسات والإصلاحات لمواجهة هذه المخاطر.
- وبعد الانتهاء من التقييم، يقدم خبراء الصندوق تقريرًا إلى المجلس التنفيذي لمناقشته. وتنشر معظم الدول الأعضاء تقرير الخبراء والتحليل المصاحب، وكذلك آراء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في بيان عام.

٩- كيف أسهم الصندوق في تعزيز الموارد المالية للدول الأعضاء في مواجهة أزمة "كوفيد-١٩"؟

- أدت التداعيات الاقتصادية السلبية للجائحة إلى تنامي الاحتياجات التمويلية لدوله الأعضاء وزيادة الطلب على المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق.
- وفي مواجهة هذه التطورات، بدأ الصندوق في منح الدول الأعضاء التمويلات والمساعدات المالية، وقدم الصندوق قروض ميسرة بأسعار فائدة صفرية، وحدد سعر فائدة صفري دائم على تمويل الأزمات الطارئة.
- فمنذ أواخر مارس ٢٠٢٠، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على العديد من المساعدات المالية للدول.
- وبشكل عام، يقدم صندوق النقد الدولي حاليًا نحو (٢٥٠) مليار دولار، أي ربع قدرته الإقراضية البالغة تريليون دولار، المتاحة للدول الأعضاء ويمكنه كذلك زيادة موارده الإقراضية متى ما تطلب الأمر ذلك.

١٠- كيف يساعد صندوق النقد الدولي الدول على تنمية قدراتها الفنية؟

- يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية والتدريب كأحد وظائفه الأساسية، إذ تمثل تنمية القدرات نحو ثلث الإنفاق السنوي لصندوق النقد الدولي؛ مما يسهم في مساعدة الدول على تحسين عمليات تحصيل الضرائب، ودعم المالية العامة، فضلًا عن مساعدة الدول على تحديث سياساتها النقدية، وسياسات أسعار الصرف.
- واستجابة لجائحة "كوفيد-١٩" والاضطراب الاقتصادي الناتج عنها، قام صندوق النقد الدولي بتوسيع نشاطه في مجال تنمية القدرات، حيث ساعد أكثر من (١٦٠) دولة عضوًا في قضايا ملحة مثل إدارة النقد، والإشراف المالي، والأمن السيبراني.
- ويشرف المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على عمليات وأنشطة تنمية القدرات لتقييم أثرها وفعاليتها.

١١- هل يشترط الصندوق أو يفرض على الحكومات تنفيذ سياسات محددة؟

- لا يشترط ولا يفرض الصندوق تنفيذ سياسات محددة على الدول المقترضة، وإنما تتمثل أبرز المهام الرئيسة التي يقوم بها الصندوق في التشاور مع الدولة المعنية بشأن البرنامج الإصلاحي المتبنى من طرفها بهدف تقديم المشورة على صعيد السياسات الاقتصادية التي من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الشامل.
- كما يقوم الصندوق بمتابعة السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، ويُقدم المشورة بشأنها؛ للمساعدة على استقرار الاقتصادات، ويُقدم الصندوق الدعم المالي للدول الأعضاء، وكذلك المساعدات الفنية والتدريب لمعاونة الحكومات في تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة.
- يركز الصندوق على دعم السياسات الاقتصادية التي تستهدف تعزيز الاستقرار المالي، بالإضافة إلى التعاون في المجال النقدي أيضًا، مما يُسهم في زيادة الإنتاجية، وخلق المزيد من فرص العمل، ومن ثم تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

"مصر وصندوق النقد الدولي"

١٢- متى انضمت مصر إلى صندوق النقد الدولي؟ وكم تبلغ حصتها؟

- انضمت مصر لعضوية صندوق النقد الدولي منذ ديسمبر ١٩٤٥، وتبلغ حصة مصر في الصندوق حاليًا نحو (٢,٠٣٧) مليون وحدة حقوق سحب خاصة.
- وقد وقَّعت مصر مع الصندوق (١١) اتفاقًا بشأن الحصول على تمويل لدعم الأداء الاقتصادي، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٢ وحتى عام ٢٠٢٠.
- ومن حق مصر كغيرها من الدول الأعضاء الاستفادة من الموارد التمويلية التي يتيحها الصندوق بما يتناسب مع حصتها في رأس ماله.

اتفاقات مصر مع صندوق النقد الدولي

(بالمليون وحدة من حقوق سحب خاصة)

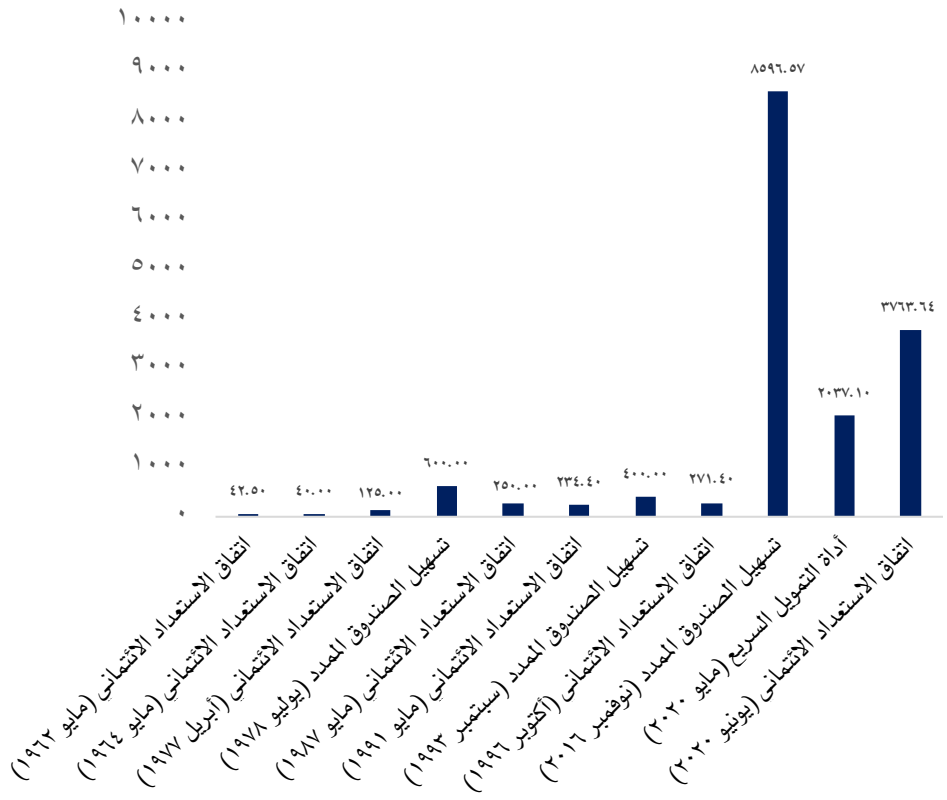

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢.

١٣- لماذا لجأت مصر إلى الحصول على دعم مالي من صندوق النقد الدولي خلال بعض السنوات الماضية ؟

- عادةً ما كانت التحديات الاقتصادية هي الدافع الرئيس وراء لجوء مصر إلى الاقتراض أو الحصول على دعم مالي من صندوق النقد الدولي، سواء كانت هذه الظروف ناتجة عن تداعيات اقتصادية محلية أو عالمية، ناتجة على سبيل المثال عن التداعيات السلبية للأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي وتأثر بها الاقتصاد المصري، على غِرار جائحة "كوفيد-١٩"، والأزمة الروسية ــ الأوكرانية الراهنة.
- وعليه، فإن الحصول على الدعم المالي من الصندوق كان يستهدف بشكل رئيس دعم الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات الاقتصادية، مما يُمكنه من استعادة حالة الاستقرار، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل، فضلًا عن تحسين أداء الاقتصاد المصري من خلال إجراء الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لدفع النمو والتشغيل.

١٤- ما أبرز الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها في إطار البرامج والاتفاقات الموقَّعة بين مصر وصندوق النقد الدولي مؤخرًا؟

- خلال العقدين الماضيين -باستثناء الاتفاق الأخير مع الصندوق - تعاونت مصر مع الصندوق من خلال ثلاثة اتفاقات، في عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠، وقد تضمنت تلك الاتفاقات الآتي:
- اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد" والذي تمت الموافقة عليه في نوفمبر ٢٠١٦، بقيمة تبلغ نحو (١٢) مليار دولار أمريكي، وقد تمثلت أبرز الإصلاحات المنفذة في إطار هذا الاتفاق في تبني سياسة مرنة لسعر الصرف، وضبط أوضاع المالية العامة لتخفيض الدين العام، وإصلاح دعم الطاقة، وإتاحة حيز داعم للإنفاق الاجتماعي.
- وخلال عام ٢٠٢٠ إبان تفشي جائحة "كوفيد-١٩"، حصلت مصر على دعم مالي من الصندوق بحوالي (٨,٢) مليارات دولار من خلال اتفاقين، مما أسهم في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وإعادة بناء الاحتياطات الدولية، فضلًا عن مساعدة الحكومة على الاستمرار في تنفيذ أهم الإصلاحات الاقتصادية.

"مصر وصندوق النقد الدولي"

١٥- كيف أسهم التعاون مع الصندوق في دعم الاقتصاد المصري خلال أزمة "كوفيد-١٩"؟

- أسهمت الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١٦ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري ومرونته في التعامل مع أزمة "كوفيد-١٩".
- وكذلك، فقد عزَّز الدعم الذي حصلت عليه من الصندوق خلال فترة الجائحة من أداء الاقتصاد المصري في مواجهتها، وأسهم جنبًا إلى جنب مع الاستجابة السريعة من جانب الحكومة على صعيد السياسات الاقتصادية، في تحقيق الاقتصاد المصري لمعدل نمو موجب بلغ (٣,٦٪) خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، ليُصبح بذلك واحدًا ضمن اقتصادات قليلة تمكَّنت من النمو رغم التداعيات السلبية للجائحة.
- فضلًا عن تصدره لمعدلات النمو في قائمة أكبر (٣٠) دولة تساهم بـ (٨٣٪) في الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٢٠. كما تمكنت مصر من الاستحواذ على ثقة مؤسسات التقييم الائتماني الثلاث الكبرى "فيتش"، و"موديز"، و"ستاندرد آند بورز"، حيث ثبَّتت جميعها التصنيف الائتماني لمصر نتيجة صلابة ومرونة الاقتصاد المصري.

"المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته مصر خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) بدعم من صندوق النقد الدولي"

١٦- ما هي أبرز مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته مصر خلال الفترة (٢٠١٦ - ٢٠١٩) ؟

- حصلت مصر على تسهيل مُمدد من صندوق النقد الدولي بقيمة ١٢ مليار دولار؛ لتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني الذي تبنته الحكومة المصرية خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) بهدف التغلب على التحديات الاقتصادية التي واجهت مصر خلال تلك الفترة. وقد اشتمل البرنامج على إصلاحات أساسية لحفز الاقتصاد، وتعزيز مناخ الأعمال، وتحقيق نمو متوازن يشمل فئات المجتمع كافة.
- تضمن البرنامج ثلاثة محاور من سياسات الإصلاح تمثلت في:

- إصلاحات لاستعادة الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة الاختلالات الاقتصادية، ومن أهمها ارتفاع عجز الموازنة العامة، ومعدلات التضخم، والعجز في ميزان المدفوعات.

- إصلاحات هيكلية لدعم القطاعات الإنتاجية خاصة أنشطة الصناعة والتصدير. يأتي ذلك من خلال العمل على إصلاح مناخ الاستثمار، وتطوير البنية التحتية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بالإضافة إلى تنفيذ برامج وحوافز لمساندة الصادرات، وتشجيع الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير، والاستمرار في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- إصلاحات لشبكات الأمان الاجتماعي؛ لتوفير أكبر قدر من الحماية والرعاية اللائقة لجميع شرائح المجتمع وخاصة الطبقات الأقل دخلًا والأولى بالرعاية.

"المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته مصر خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) بدعم من صندوق النقد الدولي"

١٧- كيف ساهم تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج في دعم شبكات الأمان الاجتماعي ودعم الفقراء؟

- لم تتأثر قيمة الدعم الموجه للأسر الفقيرة في إطار المرحلة الأولى من البرنامج، بل على العكس تبنَّت الحكومة حزمة من الإجراءات؛ لتوفير الحماية الاجتماعية الكاملة للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل؛ لتخفيف تأثير الإصلاحات التي تبنَّتها الحكومة لمعالجة الاختلالات وتصحيح مسار الاقتصاد المصري.
- بلغ إجمالي الإنفاق على برامج الدعم والحماية الاجتماعية منذ تنفيذ البرنامج في عام ٢٠١٦ وعلى مدار ثلاث سنوات تالية لها نحو ٨٤٦ مليار جنيه، فقد ارتفع إجمالي الإنفاق على تلك البرامج من نحو ٢٧٧ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، إلى نحو ٣٥٦ مليار جنيه في موازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣بمتوسط معدل نمو سنوي في الانفاق على برامج الدعم والحماية الاجتماعية بلغ ٦ ٪ في أعقاب تنفيذ البرنامج.

١٨- هل تأثرت قيمة الدعم الموجه للأسر الفقيرة في إطار المرحلة الأولى من البرنامج؟

- لم تتأثر قيمة الدعم الموجه للأسر الفقيرة في إطار تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح بل زادت، حيث ارتفعت قيمة الدعم الموجَّه للسلع التموينية نظرًا لزيادة المخصَّصات الموجهة له؛ للتخفيف من تداعيات برنامج الإصلاح الاقتصادي، وإعادة توجيه الدعم لمستحقيه، حيث سجل دعم السلع التموينية ٤١ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٦/ ٢٠١٧، واستمر في الارتفاع طوال السنوات التالية ليصل إلى ٨٩ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ بنسبة ارتفاع بلغت ١١٧٪ خلال ثلاث سنوات فقط.
- تبنَّت الحكومة أول برنامج مشروط للدعم النقدي هو برنامج "تكافل وكرامة"، ويستهدف برنامج "تكافل" إتاحة الدعم النقدي "المشروط" للأسر، بشرط الحصول على الخدمات الصحية أو انتظام الأطفال في الدراسة بنسبة حضور لا تقل عن ٨٠٪. على الجانب الآخر، فضلًا عن برنامج "كرامة" والذي يستهدف تقديم الدعم النقدي "غير المشروط" إلى كبار السن والأشخاص الذين يعانون من الإعاقة التي تمنعهم من العمل.
- استهدفت الدولة في سياق تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي تحسين مستويات معيشة المصريين، وركزت على توفير حياة كريمة لجميع المصريين من خلال تنفيذ برنامج "حياة كريمة"، فكانت بداية انطلاق مبادرة "سكن كريم" عام ٢٠١٨، في خمس محافظات هي الأكثر فقرًا بين المحافظات، ثم بدأ مشروع "حياة كريمة" في التطبيق عام ٢٠١٩، بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية، بتقديم حلول عاجلة ومتكاملة لتحسن جودة حياة المواطنين في الريف المصري، وبصفة خاصة في القرى الأكثر فقرًا، وقد بلغ إجمالي تكلفة سكن كريم والمرحلة الأولى من برنامج حياة كريمة نحو ٩٦٩ مليون جنيه خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)
- بلغ إجمالي عدد المستفيدين من الخدمات الاجتماعية والصحية والاقتصادية في المرحلة الأولى من برنامج "حياة كريمة" نحو مليون مواطن مصري، وقد تمَّ التوسع في البرنامج الرئاسي ليصل المستهدف إلى ١٤٠٠ قرية في ٥٢ مركزًا في ٢٠ محافظة.

"المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته مصر خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) بدعم من صندوق النقد الدولي"

١٩- ما الإجراءات التي تمت فيما يخص توجيه الدعم إلى مستحقيه في إطار المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي؟

- قامت الجهات المعنية في إطار المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي بتبني آليات دقيقة لاستهداف الفقراء، وبناء قاعدة بيانات قومية بالأسر والأفراد المستحقين للدعم، يتم تنقيحها بشكل دوري بما يضمن إضافة مستحقين جدد، وحذف غير المستحقين ضماناً لوصول الدعم إلى الأسر الأكثر احتياجاً، ومد مظلة شبكات الأمان الاجتماعي لكافة الفئات المستحقة.

٢٠- ما هي مؤشرات نجاح تنفيذ مصر للمرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي؟

- يمكن الاستدلال على نجاح تنفيذ مصر للمرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال العديد من المؤشرات من بينها:
- تمكنت مصر بفعل الإصلاحات التي تم تبنيها خلال المرحلة الأولى من البرنامج من رفع معدل النمو الاقتصادي إلى ٥,٠٪ في أعقاب تنفيذ البرنامج ، مقارنةً بنحو ٣,٩٪ خلال الفترة السابقة لتنفيذ البرنامج.
- ليُصبح بذلك الاقتصاد المصري واحدًا ضمن اقتصادات قليلة تمكَّنت من النمو رغم التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-١٩.

متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي قبل وأثناء وبعد تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي (٪)

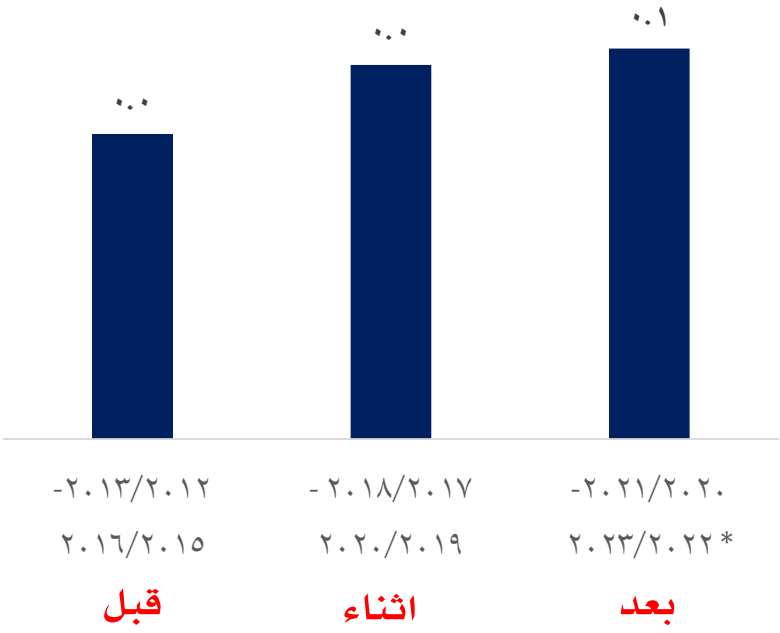

* عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مستهدف

"المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته مصر خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) بدعم من صندوق النقد الدولي"

٢٠- ما هي مؤشرات نجاح تنفيذ مصر للمرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي؟

تابع

- يمكن الاستدلال على نجاح تنفيذ مصر للمرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال العديد من المؤشرات من بينها:
- تمكنت مصر بفعل الإصلاحات التي تم تبنيها في خلال المرحلة الأولى من البرنامج من خفض معدل التضخم ليبلغ ٨ ٪ خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢)، مقارنةً بنحو ١٨٪ خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠١٩).
- ويُشار في هذا الصدد إلى أن معدلات التضخم واصلت تراجعها إلى نحو ٥ في المائة خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ قبل اندلاع الأزمة الروسية-الأوكرانية بفعل نجاح سياسة استهداف التضخم التي ركز البنك المركزي المصري على تبنيها في إطار المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي.

متوسط معدل التضخم (إجمالي الجمهورية) قبل وأثناء وبعد تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي (٪)

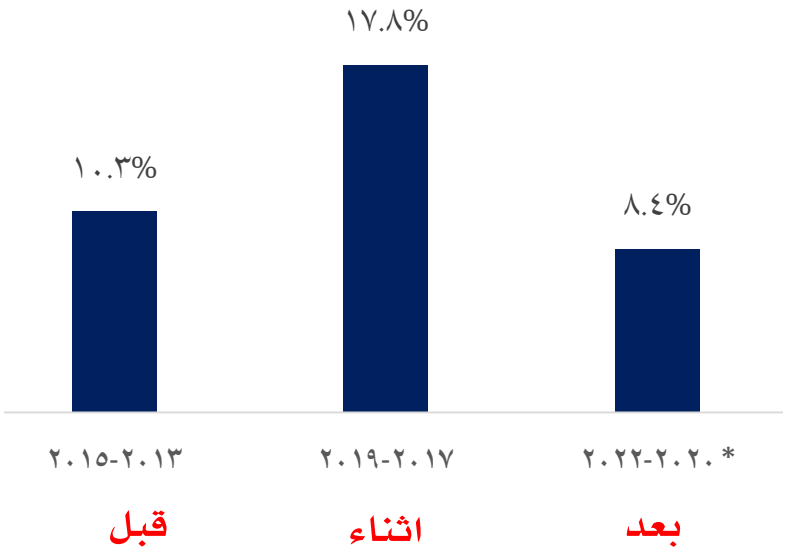

* عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مستهدف

٢٠- ما هي مؤشرات نجاح تنفيذ مصر للمرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي؟

تابع

- يمكن الاستدلال على نجاح تنفيذ مصر للمرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال العديد من المؤشرات من بينها:
- ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي المصري من نحو ١٦ مليار دولار قبل تنفيذ البرنامج إلى نحو ٣٩ مليار دولار بعد تنفيذ البرنامج.

متوسط صافي الاحتياطي الدولي لدى البنك المركزي قبل وأثناء وبعد تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي (مليار دولار)

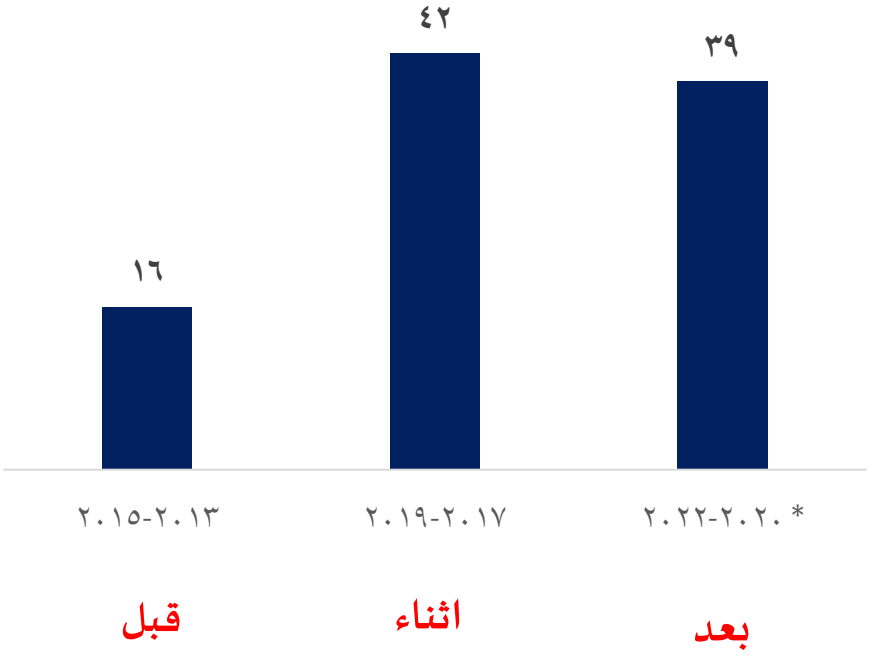

* عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مستهدف

"المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته مصر خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) بدعم من صندوق النقد الدولي"

٢١- هل ساهم الاتفاق مع الصندوق في خلق المزيد من فرص العمل؟

- انخفض متوسط معدل البطالة ليبلغ ٧,٧٪ خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، في أعقاب تنفيذ البرنامج مقارنةً بنحو ١٣,٠٪ لمتوسط معدل البطالة المسجل في السنوات الثلاث السابقة لتنفيذ البرنامج بما يشير إلى تعزيز قدرة الدولة المصرية على خلق المزيد من فرص العمل بفعل التنفيذ الناجح لسياسات الإصلاح.

متوسط معدل البطالة قبل وأثناء وبعد تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي (٪)

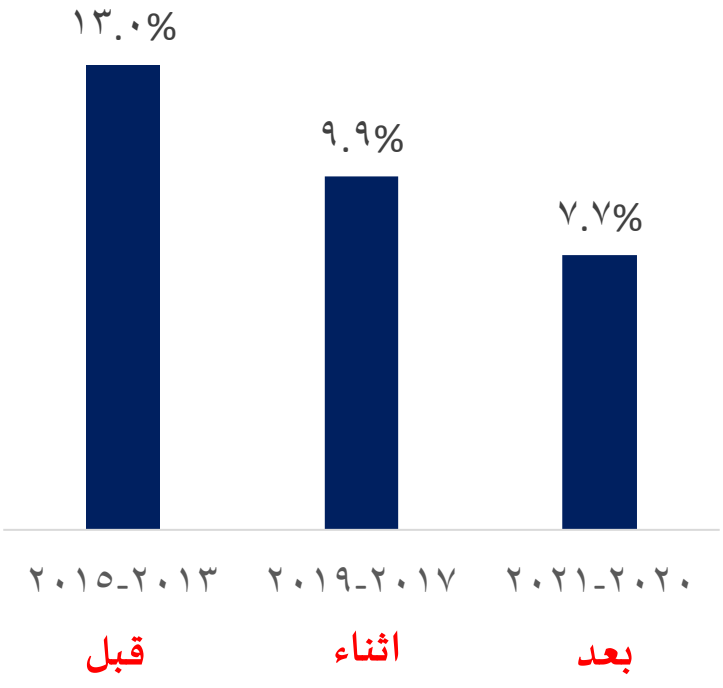

* عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مستهدف

٢٢- هل ساهم الاتفاق مع الصندوق في خفض عجز الموازنة وأعباء الدين العام المحلي؟

- شملت أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري تحقيق ضمان استدامة الدين العام، وساهم الاتفاق مع الصندوق في خفض أعباء الدين العام المحلي.
- انخفض متوسط نسبة عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ٦,٣٪ في أعقاب تنفيذ البرنامج مقارنةً بنحو ١٢,٠٪ قبل تنفيذه.
- انخفض متوسط دين أجهزة الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ٨٥,٨٪ بعد تنفيذ البرنامج مقارنةً بنحو ٩٥,١٪ قبل تنفيذه.

متوسط نسبة عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قبل وأثناء وبعد تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي (٪)

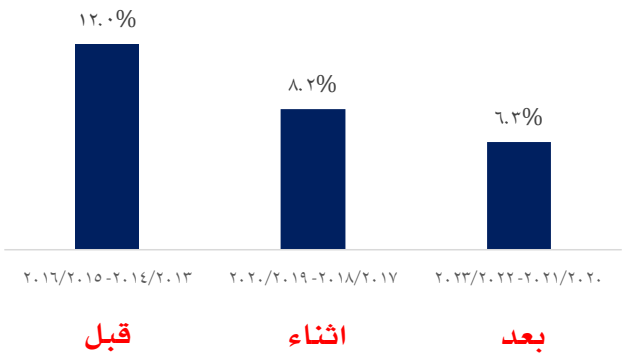

متوسط دين أجهزة الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قبل وأثناء وبعد تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي (٪)

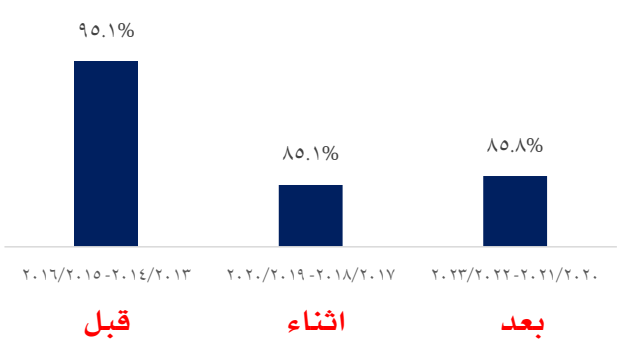

* عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ موازنة

"المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته مصر خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) بدعم من صندوق النقد الدولي"

٢٣- كيف ساهم تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج في تعزيز الفرص الاستثمارية في مصر؟

- ركزت الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها في إطار المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي على تشجيع دور القطاع الخاص وتعزيز الحوكمة وتحسين مناخ الاستثمار؛ بهدف دعم النمو المدفوع بالتصدير، فضلًا عن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- بالتالي، ارتفع متوسط قيمة الاستثمارات المنفذة ليبلغ ٧٤١,٧ مليار جنيه خلال الفترة التي أعقبت تنفيذ البرنامج، مقارنةً بنحو ١٤٦,٦ مليار جنيه لمتوسط الفترة السابقة لتنفيذ البرنامج (أي بنحو خمسة أضعاف).

متوسط قيمة الاستثمارات المنفذة قبل وأثناء وبعد تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي (مليار جنيه)

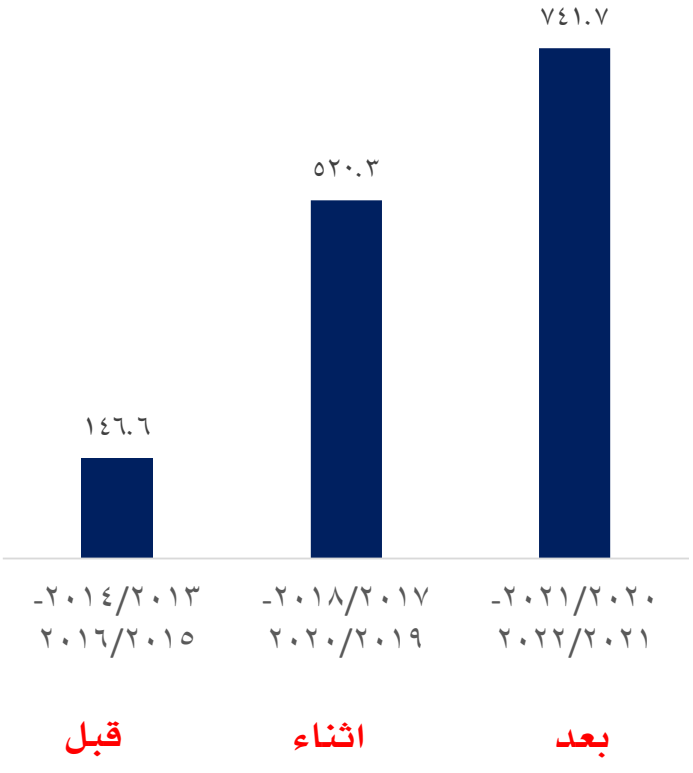

٢٤- ما هي الدلالات الدولية على نجاح تنفيذ مصر للمرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي؟

- تحسنت الرؤية الدولية للاقتصاد المصري بعد تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي، مقارنةً بما كان عليه الحال في ٢٠١٣.
- وقد توالت الإشادات من قبل المؤسسات الدولية بشأن نجاح المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي، لعل أبرزها: إشادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ووزارة الخارجية الأمريكية، وكذلك مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية، مثل: وكالة فيتش وستاندرد آند بورز وموديز كما تحسن التصنيف الائتماني لمصر بشكل ملحوظ بعد تنفيذ البرنامج الإصلاحي المدعوم من صندوق النقد الدولي في ظل النجاحات التي حققتها مصر.

"المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته مصر خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) بدعم من صندوق النقد الدولي"

٢٥- ما تقييم المؤسسات/الجهات الدولية للأداء المصري خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي (٢٠١٦ - ٢٠١٩)؟

- مكتسبات الاقتصاد المصري المحققة خلال سنوات برنامج الإصلاح الاقتصادي (٢٠١٦ - ٢٠١٩) ساعدت مصر على الصمود أمام أزمة جائحة كوفيد-١٩ ، والاستجابة بحِزم دعم شاملة لاحتواء آثارها.
- برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعته مصر ودعمه الصندوق ساعد على حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي تحقق على مدار السنوات الثلاث الماضية، ودعم الإنفاق الصحي والاجتماعي لحماية الفئات الضعيفة، وإعطاء دفعة لمجموعة إصلاحات هيكلية رئيسة ترسخ أقدام مصر على مسار التعافي المستمر، مع تحقيق نمو أعلى وأكثر شمولًا لكل فئات المجتمع، وخلق فرص العمل على المدى المتوسط.
- اتفاق الاستعداد الائتماني حقق أهدافه الأساسية المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي أثناء جائحة "كوفيد - ١٩"، مع تحقيق تقدم في الإصلاحات الهيكلية الأساسية.

صندوق النقد الدولي

%: 119.29
5%: 108.98
%: 99.19

"الاتفاق الجديد بين مصر وصندوق النقد الدولي"

٢٦- لماذا لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على تمويل مؤخرًا؟

- تستهدف مصر من الحصول على الدعم المالي من الصندوق تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، واستدامة الدين العام، وتحسين قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمات العالمية الحالية، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، والحماية الاجتماعية للمواطنين المصريين، فضلًا عن تحسين أداء الاقتصاد المصري من خلال إجراء الإصلاحات الاقتصادية سواءً الخاصة بالتثبيت الاقتصادي أو الإصلاح الهيكلي.

٢٧- لماذا الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي مهم خلال هذه المرحلة على وجه الخصوص؟

- تتوقع المؤسسات الدولية تباطؤاً حاداً لوتيرة النمو الاقتصادي خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، فيما يتوقع البعض حدوث ركود عالمي.
- تواجه الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة اوضاعاً اقتصادية بالغة التعقيد بسبب الأزمة الروسية-الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع كبير في أسعار منتجات الطاقة والغذاء.
- ارتفاع معدلات التضخم على إثر الأزمة الروسية الأوكرانية في نحو نصف دول العالم إلى ما يقدر بالرقمين، وفي بعضها الأخر بنحو ثلاثة أرقام بما يمثل أعلى معدلات التضخم المسجلة في ٤٠ عاماً، بما أدى إلى زيادات متسارعة ومتعاقبة في أسعار الفائدة، ما أسفر في مجمله عن تضاعف الاحتياجات التمويلية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، ومخاوف من أزمات اقتصادية تواجه هذه الدول.

٢٨- كيف ستستفيد مصر من توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي؟

- يؤهل البرنامج الجديد مصر للحصول على تمويل بقيمة (٩) مليارات دولار، مكونة من:
  - (٣) مليارات دولار من الصندوق،
  - (١) مليار دولار من صندوق "الاستدامة والمرونة" التابع لصندوق النقد الدولي،
  - (٥) مليارات دولار من الشركاء الدوليين.
- وذلك بما يمكن مصر من تغطية فجوة الاحتياجات التمويلية التي شهدتها في أعقاب الأزمة الروسية-الأوكرانية كغيرها من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة.

٢٩- هل فرض صندوق النقد الدولي برنامج إصلاحي على الحكومة المصرية ؟

- لا لم يفرض صندوق النقد الدولي برنامج إصلاحي على الحكومة المصرية، وإنما سيساعد تنفيذ البرنامج مصر في مواصلة البناء على المكتسبات الاقتصادية المحققة جراء تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي (٢٠١٦-٢٠١٩).
- كما سيدعم البرنامج الحكومة المصرية في سعيها لتنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالتركيز على الإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل (٦ محاور إصلاح، و٣٢ سياسة وهدف، و٨٨ إصلاح هيكلي إجرائي وتشريعي ذو أولوية من إجمالي ٣١٠ إجراءً إصلاحياً).

"الاتفاق الجديد بين مصر وصندوق النقد الدولي"

٣٠- ما محاور الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي؟

يتكون برنامج الإصلاح الاقتصادي لمصر من ثلاثة محاور رئيسة تتمثل في:

- الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد المصري.
- الإصلاحات والتدابير الخاصة بالسياسة المالية.
- الإصلاحات والتدابير الخاصة بالسياسة النقدية.

٣١- هل يشترط الصندوق على الحكومة خفض الإنفاق على بنود التحويلات الاجتماعية؟

- لا يشترط الصندوق على الحكومات خفض الإنفاق على بنود التحويلات الاجتماعية، ويستهدف البرنامج الجديد - الذي تعتزم مصر تنفيذه بالتعاون مع الصندوق، تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، والحماية الاجتماعية للمواطنين المصريين، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وتحرك الدين العام في مسارات قابلة للاستدامة، وتحسين قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمات العالمية الحالية.

٣٢- ما الإصلاحات/التدابير التي ستلتزم بها مصر في إطار الاتفاق مع صندوق النقد الدولي؟

تتمثل أبرز الإصلاحات التي ستلتزم بها مصر في إطار هذا الاتفاق في:

- تحقيق مسار للنمو المرتفع والمستدام المدفوع بدور ومساهمة أكبر من قِبل القطاع الخاص.
- اتباع نظام مرن لسعر الصرف، يصاحبه استهداف زيادة رصيد الاحتياطات من النقد الأجنبي،
- ضمان استدامة الدين الحكومي في المدى المتوسط،
- تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية بشكل يضمن الفاعلية والاستهداف،
- تسريع جهود زيادة تنافسية الاقتصاد من خلال تبني حزمة متكاملة ومتسقة من السياسات والإصلاحات الهيكلية،
- تستهدف الدولة العمل على اتخاذ مجموعة متسقة ومتكاملة من التدابير التي تسهم في زيادة تنافسية الاقتصاد المصري، وتحسين بيئة الأعمال، ودفع معدلات الإنتاجية ومعدلات التصدير السلعية والخدمية، وكذلك الدفع بالأنشطة الخضراء،
- وزيادة دور ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، والاستثمارات المنفذة بما يسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة للاقتصاد المصري، يصاحبها خلق فرص عمل كافية ومنتجة لجميع الراغبين في العمل بالسوق المصرية.

"الاتفاق الجديد بين مصر وصندوق النقد الدولي"

٣٣- ما الإصلاحات والتدابير الخاصة بالسياسات المالية التي يستهدفها برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي (قرض صندوق النقد الدولي الجديد) ؟

- تستهدف الدولة تحقيق فائض أولي سنوي بالموازنة العامة، والعمل على عودة مسار المديونية الحكومية للناتج المحلي في التراجع وصولاً إلى مستويات تقل عن ٨٠٪ من الناتج المحلي في المدى المتوسط،
- هذا بالإضافة إلى العمل على استمرار إطالة عمر الدين الحكومي، وتنويع مصادر التمويل، وتحسين كفاءة الإيرادات والإنفاق بالموازنة العامة،
- والعمل على زيادة الإنفاق الخاص بالتنمية البشرية، ومواصلة التوسع في تمويل برامج الحماية الاجتماعية.

٣٤- ما الإصلاحات والتدابير الخاصة بالسياسات النقدية التي يستهدفها برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي (قرض صندوق النقد الدولي الجديد)؟

- تستهدف الدولة استمرار جهود السيطرة على معدلات التضخم، وضمان استقرار الأسعار بالسوق المصرية بصورة سريعة،
- كما ستعمل الدولة على تحسين كفاءة أدوات السياسة النقدية المتبعة،
- واستمرار الحفاظ على صلابة القطاع المصرفي،
- كذلك مواصلة جهود رفع كفاءة عمل سوق سعر الصرف بما يسهم في تعزيز الاستدامة والصلابة للاقتصاد المصري.

٣٥- ما برامج الحماية الاجتماعية المستهدف التوسع فيها ببرنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي (قرض صندوق النقد الدولي الجديد)؟

- تستهدف الحكومة مواصلة التوسع في تمويل برامج الحماية الاجتماعية خاصة التي تستهدف زيادة دخول العاملين بالدولة،
- وزيادة مخصصات التأمينات والمعاشات التي يستفيد منها أكثر من ١٠ ملايين مستفيد وأسرة، هذا بالإضافة إلى تعزيز برنامج "تكافل وكرامة" الذي قامت الحكومة المصرية مؤخرًا بزيادة عدد المستفيدين منه إلى نحو ٥ ملايين أسرة،
- وكذلك استمرار تمويل برنامج "حياة كريمة" الذي يستهدف تحسين كل أوجه الحياة والبنية التحتية بكل قرى مصر والمناطق الريفية، والاستمرار في العمل على تعزيز جهود الشفافية والإفصاح المالي.

٣٦- ما أبرز الإجراءات التي تمت لتعزيز دور القطاع الخاص خلال الفترة الأخيرة الداعمة لتبني برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي؟

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأسبوعي، في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢، على الصيغة النهائية لوثيقة سياسة ملكية الدولة، والتي تستهدف المزيد من تعزيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتوفير مناخ داعم للاستثمارات الوطنية والأجنبية، وهو ما يعتبر الهدف الأساسي للمرحلة الثانية من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي.
- تجدر الإشارة إلى أن وثيقة سياسة ملكية الدولة تؤكد رغبة الدولة المصرية ومؤسساتها في تشجيع وجذب القطاع الخاص لزيادة استثماراته ووجوده القوي بالسوق المصرية، وزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي بصورة قوية الفترة القادمة.

"الاتفاق الجديد بين مصر وصندوق النقد الدولي"

٣٧- رؤية المؤسسات/الجهات الدولية بشأن الاتفاق الحالي بين مصر والصندوق؟

- تنفيذ جدول أعمال الحكومة للإصلاح الهيكلي الشامل سيؤدي تدريجيًّا إلى تعزيز التنافسية، وإرساء بيئة متكافئة في الفرص للقطاع الخاص، وتحسين مناخ الأعمال، وتشجيع التحول إلى أنشطة اقتصادية خضراء.
- إطلاق إمكانات النمو الهائلة في مصر من خلال توسيع وتعميق الإصلاحات الهيكلية والإصلاحات الحكومية. سيتضمن البرنامج سياسات لإطلاق العنان لنمو القطاع الخاص، واعتماد إطار تنافسي أكثر قوة، وتعزيز الشفافية، وضمان تحسين تيسير التجارة،
- كما تخطط السلطات لتوسيع التحويلات الاجتماعية المستهدفة، وتعزيز الإنفاق على المساعدة الاجتماعية والصحة والتعليم، وستكون تدابير الإصلاح هذه حاسمة لمعالجة القيود طويلة الأمد التي تعوق النمو الأعلى والأكثر استدامة والأكثر شمولاً في مصر.

صندوق النقد الدولي

٣٧- رؤية المؤسسات/الجهات الدولية بشأن الاتفاق الحالي بين مصر والصندوق؟

- "إن اتفاق مصر مع صندوق النقد الدولي سيساعد في استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي على المدى القصير".
- "إن اتفاق مصر مع صندوق النقد الدولي سيخفف الضغوط على المدى القصير، ويقلل من عدم اليقين".
- سيساعد مرونة سعر الصرف في معالجة الاختلالات في سوق العملات.
- تتوقع فيتش سوليوشنز حدوث انتعاش بين يناير ويونيو ٢٠٢٣ بمجرد معالجة النقص في العملات الأجنبية، وإزالة القيود المفروضة على الواردات.

Fitch Solutions

فيتش سوليوشنز

"الاتفاق الجديد بين مصر وصندوق النقد الدولي"

٣٧- رؤية المؤسسات/الجهات الدولية بشأن الاتفاق الحالي بين مصر والصندوق؟

- رحب صندوق المشروعات المصري الأمريكي بالإعلان عن توصل صندوق النقد الدولي إلى اتفاق مع مصر بشأن برنامج إصلاح اقتصادي شامل، بتسهيل صندوق ممدد لمدة ٤٦ شهرًا، ووفقًا للاتفاق مع صندوق النقد الدولي سيتم توسيع الإصلاحات الهيكلية والإدارية في مصر من أجل "إطلاق العنان لنمو القطاع الخاص".
- يثق صندوق المشروعات المصري الأمريكي - استنادًا إلى خبرته على مدار السنوات العشر الماضية - في القطاع الخاص في مصر، وأنه قطع شوطًا طويلًا منذ ثورة ٢٠١١، وشهد القطاع الخاص في مصر إنشاء صناديق الاستثمار المباشر ورأس المال الاستثماري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ عام ٢٠١١.

EAEF

EGYPTIAN-AMERICAN ENTERPRISE FUND

صندوق المشروعات المصري الأمريكي

٣٨- ما رؤية المؤسسات الدولية بشأن أداء الاقتصاد المصري خلال الفترة المقبلة؟

- توقع صندوق النقد الدولي تحقيق مصر لمعدل نمو موجب بقيمة ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٣ في الوقت الذي توقع فيه انكماش أكثر من ثلث الاقتصاد العالمي عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.
- توقع البنك الدولي أن تزداد نسبة الاستثمارات الأجنبية من الناتج المحلي الإجمالي المصري بدءًا من عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ وحتى عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
- أشارت مؤسسة فيتش إلى تحسن إيرادات السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، فضلًا عن أن الدعم الإقليمي والدولي لمصر سيسمح لها بتغطية التزاماتها الخارجية.
- أكد بنك التنمية الإفريقي أن آفاق مصر الاقتصادية إيجابية ومن المتوقع انتعاش اقتصادها؛ نظرًا لما أظهرته مصر من صمود في مواجهة أزمة فيروس "كورونا" المستجد، كما توقع أن ينخفض العجز المالي، وأن تستمر مصر في تحقيق فائض أولي.

"أمثلة لتجارب دولية لبرامج إصلاح ناجحة دعمها صندوق النقد الدولي"

٣٩- هل هناك قصص نجاح دولية لبرامج الإصلاح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي؟

- تقدمت العديد من الدول التي تعاني من أزمات واضطرابات اقتصادية لبلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، وقد استطاع عدد منها استعادة الاستقرار الاقتصادي الذي مكنها من تحقيق طفرات اقتصادية، منها على سبيل المثال، تايلاند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية التي عانت من أزمة اقتصادية ومالية طاحنة في أواخر التسعينيات، ومن خلال مساعدة الصندوق، استطاعت إصلاح الاختلالات الاقتصادية واستعادة الاستقرار الاقتصادي.
- نذكر أيضًا، اليونان التي عانت من أزمة ديون كبيرة جدًّا كادت أن تتسبب في انهيار الاقتصاد ككل منذ عام ٢٠١٠، وقد بلغ الانكماش الاقتصادي في اليونان أكثر من ١٠٪ خلال عام ٢٠١١. ولكن من خلال اتفاق مع صندوق النقد الدولي، والمفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، استطاعت تحسين جودة أصول البنوك بشكل كبير، وأحرزت تقدمًا جيدًا في خفض نسبة القروض المتعثرة، مما يسمح للبنوك بدعم الاقتصاد، واستطاعت تحقيق معدلات نمو قوية، وفي ٢٠ أغسطس ٢٠٢٢، تم الإعلان عن خروج اليونان من المراقبة المعززة للاتحاد الأوروبي، وذلك بعد الوفاء بالتزامها.
- كما ساعدت مساهمة صندوق النقد الدولي في استعادة الثقة في اقتصاد البرازيل عام ٢٠٠٤، وقد كانت نتائج البرنامج إيجابية حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليسجل ٥,٨٪ في عام ٢٠٠٤ – وهو أعلى معدل في عقد من الزمان مقارنة بـ ١,٤ عام ٢٠٠١، كما سجّل الحساب الجاري فائضًا بنسبة ١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤ .وكان الفائض التجاري للبرازيل سابع أكبر فائض في العالم عام ٢٠٠٤.

٤٠- كيف ساعد صندوق النقد الدولي كوريا الجنوبية على تخطي تداعيات الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧؟

- في ٤ ديسمبر ١٩٩٧، وافق صندوق النقد الدولي على تمويل يصل إلى ٢١ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات.
- نجحت السياسات الاقتصادية المصاحبة لبرنامج صندوق النقد الدولي لكوريا الجنوبية في استعادة استقرار اقتصاد البلاد بنجاح، وإعادة بناء الاحتياطات، والبدء في إصلاح قطاعي المال والشركات، ما مكنها من التوقف عن السحب من صندوق النقد الدولي، وسداد جزء من الرسوم الاحتياطية قبل تسعة أشهر من الموعد المحدد.
- وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ٢٠٠٠ إلى ٩,١٪ مقابل ٦,٢٪ عام ١٩٩٧. كما ارتفع احتياطي النقد الأجنبي منذ عام ١٩٩٨ فوصل إلى ٥٢,٢ مليار دولار أمريكي، واستمرت في الارتفاع حتى وصلت إلى ٩٦,٢٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٠. بعد ما كانت على وشك استنفاد احتياطاتها من العملات الأجنبية في عام ١٩٩٧.

"أمثلة لتجارب دولية لبرامج إصلاح ناجحة دعمها صندوق النقد الدولي"

٤١- كيف ساعد صندوق النقد الدولي اليونان على تخطي أزمة الديون التي مرت بها منذ عام ٢٠١٠؟

- عانى الاقتصاد اليوناني من أزمة ديون كبيرة، منذ عام ٢٠١٠؛ حيث بلغ الانكماش الاقتصادي أكثر من ١٠٪ خلال عام ٢٠١١، مقارنة بنمو بلغ ٣,٣٪ عام ٢٠٠٧.
- توصلت اليونان إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، والمفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، بشأن برنامج مركز لتحقيق الاستقرار في اقتصادها، وزيادة القدرة التنافسية، واستعادة ثقة السوق بدعم قدره ١١٠ مليارات يورو (نحو ١٤٥ مليار دولار أمريكي).وقد ساهمت منطقة اليورو بنحو ثلثي إجمالي المساعدة المالية، بينما ساهم صندوق النقد الدولي بالثلث.
- كانت النتائج إيجابية فقد ارتفع معدل النمو الحقيقي ليسجل ١,٨٪ خلال عام ٢٠١٩، مقارنة بانكماش اقتصادي بلغ أكثر من ١٠٪ عام ٢٠١١. كما سجلت اليونان فائضًا في الموازنة الحكومية بلغ نحو ١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام ٢٠١٩ مقابل عجز بلغ أكثر من ١٥٪ خلال عام ٢٠٠٩. كما ارتفع إجمالي الاحتياطات لنحو ٨,٥ مليارات دولار خلال عام ٢٠١٩، مقارنة بنحو ٣,٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٨

٤٢- كيف ساعد صندوق النقد الدولي البرتغال على تخطي الأزمة الاقتصادية التي مرت بها عام ٢٠١١؟

- أدى الإنفاق غير المنضبط بعد اعتماد البرتغال على اليورو كعملة رسمية للدولة عام ١٩٩٩، إلى تزايد المديونية العامة والخاصة بشكل كبير دون حدوث أي إصلاحات هيكلية، وبحلول عام ٢٠١١، دخلت البرتغال في أزمة اقتصادية كاملة. وفي ربيع عام ٢٠١١، لجأت البرتغال إلى صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي وتم الالتزام بتقديم مساعدة مالية بقيمة ٧٨ مليار يورو (١١٦ مليار دولار، ٧٠ مليار جنيه إسترليني) - التزم صندوق النقد الدولي بتقديم ثلثها.
- في المقابل، التزمت الدولة بخفض عجزها تدريجيًّا، وتسهيل رسملة البنوك، وتنفيذ إصلاحات هيكلية، على وجه الخصوص، وافقت الحكومة على خصخصة حصص في شركات الطاقة الوطنية وبيع شركة الطيران الوطنية.
- هذا، وقد نجح البرنامج في تحقيق معدل نمو موجب بلغ ٢,٧٪ خلال عام ٢٠١٩ مقارنة بانكماش قدر بنحو ١,٧٪ عام ٢٠١١. وارتفع إجمالي الاحتياطات نحو ٢٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩، مقارنة بنحو ٢٠,٨ مليار دولار عام ٢٠١١. وقد مكَّنت بيئة الأعمال المحسنة قطاع السياحة والصادرات من تحقيق طفرة.

"أمثلة لتجارب دولية لبرامج إصلاح ناجحة دعمها صندوق النقد الدولي"

٤٣- كيف ساعد صندوق النقد الدولي قبرص على تخطي الأزمة الاقتصادية التي مرت بها عام ٢٠١٣؟

- في أعقاب الأزمة المالية العالمية، بدأت قبرص تعاني من أزمة ثقة مرتبطة بضعف قطاعها المصرفي الضخم، والاختلالات الخارجية والداخلية الكبيرة. وفي هذا الإطار وافق صندوق النقد الدولي على قرض بقيمة مليار يورو (١,٣٣ مليار دولار) على مدى ثلاث سنوات لمساعدة دولة قبرص، العضو في الاتحاد الأوروبي، على استقرار قطاعها المالي، ووضع المالية العامة على مسار مستدام.
- استهدف البرنامج إصلاح القطاع المصرفي، وتحقيق الاستدامة المالية، والقدرة على تحمل الديون لاستعادة النمو الاقتصادي في البلاد، وقد اتخذت الدولة خطوات جريئة لمعالجة الأزمة، بما في ذلك إعادة هيكلة البنوك، وتنفيذ إجراءات طموحة لضبط أوضاع المالية العامة. كان ترتيب صندوق النقد الدولي جزءًا من حزمة تمويل مشتركة مع آلية الاستقرار الأوروبية.
- استعادت قبرص الوصول إلى الأسواق المالية الدولية بعد ١٦ شهرًا من الأزمة، ونجحت في إصدار السندات بشروط مواتية عدة مرات. منذ ذلك الحين، عاد الاقتصاد إلى مسار النمو، وأصبح النظام المصرفي أكثر صلابة. كما عاد النمو في وقت أبكر مما كان متوقعًا؛ حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قبرص ٦,٥٪ عام ٢٠١٦، بعد أن سجلت انكماشًا قدره ٦,٦٪ في عام ٢٠١٣.

٤٤- كيف ساعد صندوق النقد الدولي أيرلندا على تخطي الفقاعة العقارية التي مرت بها عام ٢٠١٠؟

- قبل عام ٢٠٠٧ كانت أيرلندا واحدة من أكثر الدول ازدهارًا في الاتحاد الأوروبي، لكن ارتفاع الدخل والائتمان الرخيص أديا إلى حدوث فقاعة عقارية؛ حيث أدى الإقراض الضخم للعقارات التجارية والسكنية إلى زيادة أصول البنوك إلى خمسة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لأيرلندا، وبدأت أيرلندا تدخل في مرحلة الخطر في الوقت الذي بدأت فيه الهشاشة في الاقتصاد العالمي بالظهور.
- مع نضوب السيولة من المستثمرين الأجانب، تصاعدت الخسائر المصرفية على القروض العقارية، وعندما انفجرت فقاعة العقارات، انهارت صناعة البناء، مما أصاب جزءًا كبيرًا من الاقتصاد؛ وقد بلغ العجز الحكومي نحو ٣٢ ٪ خلال عام ٢٠١٠، مقارنة بفائض بلغ نحو ٠,٣٪ عام ٢٠٠٧.
- في نوفمبر٢٠١٠، طلبت الحكومة الأيرلندية المساعدة من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، اللذين قدما معًا قروضًا بلغ مجموعها ٦٧,٥ مليار يورو - أي ما يعادل ٤٠٪ من اقتصاد أيرلندا. وبناءً على توصية صندوق النقد الدولي، تم دمج البنوك كما وضعت الحكومة خطة لخفض عجز الموازنة على مدى ثلاث سنوات شملت إصلاحات على جانبي الموازنة العامة.
- بحلول نهاية العام الثاني من البرنامج، أي بنهاية عام ٢٠١٢، بدأ الاقتصاد الأيرلندي في الانتعاش، وبلغ معدل النمو الحقيقي نحو ٨,٦٪ خلال عام ٢٠١٤، وبدأت الشركات في الاستثمار، وبدأت البطالة في الانخفاض.

"أمثلة لتجارب دولية لبرامج إصلاح ناجحة دعمها صندوق النقد الدولي"

٤٥- كيف ساعد صندوق النقد الدولي صربيا على تخطي مرحلة الركود التي مرت بها في أعقاب الأزمة المالية العالمية؟

- في عام ٢٠١٤ كان الاقتصاد الصربي في مشكلة خطيرة؛ ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، أصيب الاقتصاد بالركود، بينما أدى ضعف المؤسسات العامة، وانهيار الإيرادات الضريبية، والإفراط في الإنفاق من قِبل الحكومة والشركات المملوكة للدولة إلى تراكم سريع للدين العام.
- في ٢٣ فبراير ٢٠١٥ وافق صندوق النقد الدولي على ترتيب احتياطي لصربيا مدته ثلاث سنوات بقيمة ٩٣٥,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (نحو ١,٢ مليار يورو، ٢٠٠ في المائة من الحصة). يقوم البرنامج على ثلاث ركائز رئيسة: استعادة صحة المالية العامة، وزيادة استقرار ومرونة القطاع المالي، وتنفيذ إصلاحات هيكلية شاملة؛ لتشكيل أساس متين، وخلق فرص العمل، والعودة إلى النمو المرتفع المستدام.
- بعد ثلاث سنوات من تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، تحسن الاقتصاد بشكل كبير، فبعد أن كانت قبرص ثاني أكبر دولة في أوروبا تواجه عجزًا في الموازنة في عام ٢٠١٤، تمكنت من تحقيق فائض في عام ٢٠١٧، وتحسنت الثقة الاقتصادية مع زيادة الاستثمار من المصادر الأجنبية والمحلية على حد سواء. واقتربت البطالة من أدنى مستوياتها التاريخية، واستعادت البنوك الثقة مرة أخرى، وأصبحت القروض المتعثرة الآن أقل من مستوياتها قبل الأزمة.
- اكتمل البرنامج بنجاح، ونجحت صربيا في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية واستعادة الثقة والنمو، وتمت استعادة الاستدامة المالية. وقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤,٥٪ في عام ٢٠١٨ مقارنة بانكماش بلغ ١,٦٪ في عام ٢٠١٤.

٤٦- كيف ساعد صندوق النقد الدولي بولندا على تخطي تداعيات الأزمة المالية العالمية؟

- ضربت الأزمة الاقتصادية العالمية أوروبا بكامل قوتها، وشهدت أسواق التصدير الرئيسة في بولندا ركودًا، حيث تقلصت الصادرات بنسبة ٣٠٪ (على أساس سنوي) في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. ومع انخفاض الصادرات بشكل حاد، اتسع عجز الحساب الجاري إلى ٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨ من ٤,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في العام السابق.
- وفي هذا الإطار وافق صندوق النقد الدولي على حد ائتماني لمدة عام لبولندا بقيمة ٢٠,٦ مليار دولار؛ لمساعدتها على مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد استهدف البرنامج مجموعة من الإصلاحات الهيكلية المهمة، مثل الحد من عجز الموازنة، والتركيز الصارم على مكافحة التضخم، وذلك من خلال تحرير سعر الصرف. بالإضافة إلى تعزيز الرقابة المصرفية؛ لتتماشى بشكل كامل مع قوانين وتوجيهات الاتحاد الأوروبي، وخفض معدلات الإقراض بالعملة الأجنبية.
- أدى تطبيق البرنامج إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بولندا ليسجل ٥,٤٪ عام ٢٠١٨، مقارنة بنحو ٢,٨٪ عام ٢٠٠٩. كما ارتفعت إجمالي الاحتياطات من نحو ٦٢,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٨,٩ مليارات دولار عام ٢٠١٢.

"أمثلة لتجارب دولية لبرامج إصلاح ناجحة دعمها صندوق النقد الدولي"

٤٧- كيف ساعد صندوق النقد الدولي إندونيسيا على تخطي تداعيات الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧؟

- أدى تحرير سعر صرف العملية التايلاندية "البات" في يوليو ١٩٩٧ إلى تكثيف الضغوط على العملة الإندونيسية "الروبية". وقد أدى الضعف الهيكلي في القطاع المالي الإندونيسي والديون الخارجية قصيرة الأجل للقطاع الخاص إلى الشكوك حول قدرة الحكومة في الدفاع عن العملة.
- في ٥ نوفمبر ١٩٩٧، توصلت السلطات في إندونيسيا إلى قرض مدته ثلاث سنوات مع صندوق النقد الدولي بمبلغ ١٠ مليارات دولار أمريكي، وزاد بنحو ١,٤ مليار دولار أمريكي في يوليو ١٩٩٨. كما تعهدت مؤسسات أخرى متعددة الأطراف بمبالغ كبيرة (٢٦ مليارات دولار).
- بعد تطبيق البرنامج الإصلاحات ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لإندونيسيا من انكماش سجل ١٣,١٪ عام ١٩٩٨ إلى نمو بلغ ٤,٨٪ عام ٢٠٠٣. كما تراجعت نسبة الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٩ إلى ٩١٪، مقابل ١٦٣,١٪عام ١٩٩٧.كما وصلت الاحتياطات الأجنبية إلى ٣٦,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ مقارنة بنحو ١٧,٥ مليار دولار في ١٩٩٧.

٤٨- كيف ساعد صندوق النقد الدولي تايلاند على تخطي تداعيات الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧؟

- ظهرت الأزمة الآسيوية لأول مرة في تايلاند في عام ١٩٩٧؛ حيث تعرضت عملة تايلاند "البات" لسلسلة من هجمات المضاربة الخطيرة، وفقدت الأسواق الثقة في الاقتصاد التايلاندي. كما اتسعت نقاط الضعف لتشمل العديد من العناصر، مثل التوسع في الاعتماد على الديون الخارجية قصيرة الأجل، والاستثمارات الخطرة على خلفية الفقاعات في أسعار الأسهم والعقارات. وقد أدى ذلك إلى انخفاض قيمة العملة، وزيادة تدفقات رأس المال إلى الخارج، وانتشرت العدوى بسرعة في المنطقة ثم تعرضت نسبة كبيرة من المؤسسات والشركات المالية في الدول المتضررة للإفلاس.
- في ٢٠ أغسطس ١٩٩٧، وافق صندوق النقد الدولي على دعم مالي لتايلاند يَصل إلى ٤ مليارات دولار أمريكي، على مدى ٣٤ شهرًا، وبلغ إجمالي حزمة المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف لتايلاند ١٧,٢ مليار دولار أمريكي.
- بعد تطبيق البرنامج استقرت أحوال السوق، وانتعشت العملة، وخفضت أسعار الفائدة إلى ما دون مستويات ما قبل الأزمة. كما عاد الاقتصاد التايلاندي إلى النمو الإيجابي في أواخر عام ١٩٩٨، ووصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٤,٦٪ في عام ١٩٩٩ مقارنة بانكماش بلغ ٧,٦٪ عام ١٩٩٨.
- أعيد بناء الاحتياطات الدولية الرسمية؛ مما جعل البلدان أقل عرضة للصدمات الخارجية، وبلغت الاحتياطات الدولية أكثر من ضعف رصيد الديون الخارجية قصيرة الأجل المستحقة. وتحقّق الضبط المالي بشكل تدريجي مع تحقق الانتعاش.

"أمثلة لتجارب دولية لبرامج إصلاح ناجحة دعمها صندوق النقد الدولي"

٤٩- كيف ساعد صندوق النقد الدولي البرازيل على تخطي الأزمة الاقتصادية التي مرت بها في مطلع الألفينات؟

- واجهت البرازيل ضغوطًا عام ٢٠٠٢. فقد انتاب المستثمرين قلق بشأن قدرة الدولة على سداد ديونها، فقد بلغ الدين العام الضخم للبرازيل، أكثر من ٢٥٠ مليار دولار، وقد أدت هذه المخاوف إلى إضعاف الأسواق المالية، وتسببت في انخفاض حاد في قيمة العملة البرازيلية؛ مما أدى إلى هروب المزيد من رؤوس الأموال، وعليه دخلت البرازيل في أزمة كبيرة.
- في سبتمبر ٢٠٠٢، أعلن صندوق النقد الدولي عن قرض لمدة ١٥ شهرًا بنحو ٣٠,٤ مليار دولار أمريكي لدعم البرنامج الاقتصادي والمالي للبرازيل حتى ديسمبر ٢٠٠٣. وقد استهدف البرنامج تحقيق فائض أولي للقطاع العام بنسبة ٣,٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣؛ مما سيساعد في استقرار الدين العام، وانخفاض نسبة الدين على المدى المتوسط، ونمو الناتج المحلي الإجمالي.
- ساعدت مساهمة صندوق النقد الدولي في استعادة الثقة في اقتصاد البرازيل، وقد تحسن الوضع الاقتصادي والمالي للبرازيل بشكل ملحوظ بعد فوز "لولا دا سيلفا" في الانتخابات، واتبعت الحكومة الجديدة في البلاد سياسات تجمع بين الانضباط المالي والنقدي والمبادرات الحاسمة للتخفيف من حدة الفقر.
- كانت النتائج إيجابية فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليسجل ٥,٨٪ في عام ٢٠٠٤ – وهو أعلى معدل في عقد من الزمان – مقارنة بـ ١,٤ عام ٢٠٠١، واستمر النمو فوصل إلى ٦,١٪ في ٢٠٠٧ كما سجّل الحساب الجاري فائضًا بنسبة ١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤.وكان الفائض التجاري للبرازيل سابع أكبر فائض في العالم ٢٠٠٤.

٥٠- كيف ساعد صندوق النقد الدولي أوروجواي على تخطى الأزمة الاقتصادية التي مرت بها في مطلع الألفينات؟

- دخلت أوروجواي في حالة ركود في بداية عام ١٩٩٩ وبدأت ثقة الجمهور في النظام المصرفي لأوروجواي تتآكل ومع بداية عام ٢٠٠٢ومع ظهور الأزمة المالية في الأرجنتين، بدأ المُودعون الأرجنتينيون الذين يعانون من ضائقة مالية، وغير قادرين على الوصول إلى حساباتهم في البنوك الأرجنتينية في أعقاب تجميد الودائع في أواخر عام ٢٠٠١، في سحب أموالهم من أوروجواي، مما سبب أزمة في النظام المالي، وذلك نظرًا أن ما يقرب من نصف الودائع يحتفظ بها غير المقيمين في البلاد، ومعظمهم من الأرجنتينيين. وقد أدى ذلك إلى انتشار انعدام السيولة في النظام المصرفي وحالات إفلاس في نسبة كبيرة من النظام المصرفي المحلي.
- تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٢ على برنامج بنحو ١,٥ مليار دولار أمريكي وقد استهدف البرنامج تعزيز المالية العامة لضمان وضع مالي مستدام، وخفض عجز القطاع العام، وتحقيق التوازن المالي.
- كانت النتائج إيجابية فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي فوصل إلى نحو ٥٪ خلال عام ٢٠٠٤، مقارنة بالانكماش الذي حدث في عام ٢٠٠٢ البالغ نحو ٧,٧٪.

EFQM

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

١ شـــارع مجلس الشعب - قصـــر العينـــي - القاهـــرة - مصـــر
رقم بريدي: ١١٥٨٢ ص.ب: ١٩١ مجلس الشعب
تليفون: ٢٧٩٢٩٢٩٢(٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢٩٢٢٢(٢٠٢)
www.idsc.gov.eg info@idsc.net.eg